تراجع فاعلية الحدود السياسية في تحقيق الامن القومي في ضل التقدم التقني (الامن الفكري انموذج)

الدكتور احمد حامد البركي

لجنة مكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب

مستشارية الامن القومي

الملخص :

ان صعوبة تحقيق الامن الفكري و تراجع فاعلية الحدود السياسية في ضل تنامي الدور الذي تلعبه العولمة مستفيدة من إمكانية الاختراق التقني للدول مع تدني مستوى الحماية الالكترونية لها المواكب لغياب الوعي الفكري والعلمي لمجموعة من افرادها وفي ما تواجهه تلك الدول من تحديات عالمية وإقليمية ومحلية الامر الذي ساهم في عمليات اختراق على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية مما ولد الكثير من الازمات على سبيل المثال لا الحصر ما حصل للعراق في ما انتهجه تنظيم القاعدة و داعش في بداية تغلغلهما في الداخل العراقي وصولا للحركات السلوكية ومنها حركة القربان .

The Decline in the Effectiveness of Political Borders in Achieving National Security in Light of Technological Advancements

(The Case of Intellectual Security as a Model)

Dr. Ahmed Hamed Al-Burki

Abstract:

The difficulty of achieving intellectual security and the decline in the effectiveness of political borders in light of the growing role of globalization, which exploits the potential for technological penetration of states, coupled with the decline in electronic protection levels and the lack of intellectual and scientific awareness among certain segments of their populations, are contributing to the challenges these countries face on global, regional, and local levels. This has led to various

forms of breaches at social, cultural, political, and economic levels, resulting in numerous crises. For example, this was evident in Iraq, where the strategies of Al-Qaeda and ISIS in their early stages of infiltration into the country, leading to behavioral movements such as the "Qurban" movement, became major factors of concern.

المقدمة:

ما يميز العالم في العقود الأخيرة حجم التطور الهائل في مجال التكنولوجيا الرقمية، ما أدى إلى تحولات جذرية في مفاهيم الأمن القومي وحدود السيادة. فبعد أن كانت الحدود السياسية تشكّل خط الدفاع الأول لحماية الدول من التهديدات الخارجية، أصبحت تلك الحدود عاجزة عن التصدي للمخاطر غير التقليدية التي تتسلل عبر الفضاء الإلكتروني، لا سيما تلك المرتبطة بالأمن الفكري. وقد أضحى من الضروري إعادة النظر في فعالية الحدود السياسية في ظل هذا الواقع الجديد، ودراسة العلاقة بين الجغرافيا السياسية والتقنية الحديثة من منظور أمني.

ومن هذا المنطلق فان مشكلة الدراسة تتجلى تحديات التقدم التقني المتزايدة أمام الدولة الحديثة، أبرزها في قدرة الأفراد والجهات على تجاوز الحدود السياسية بسهولة وبث أفكار تؤثر على أمن المجتمعات واستقرارها الفكري، مما يثير تساؤلا أساسيا (هل لا تزال الحدود السياسية قادرة على حماية الأمن القومي، خصوصًا في جانبه الفكري، في ظل الانفتاح التقني الهائل؟)

لذلك تفترض الدراسة إن التقدم التقني ساهم في تراجع فعالية الحدود السياسية كأداة لحماية الأمن القومي، مما أدى إلى بروز تهديدات غير تقليدية، وعلى رأسها التهديد الفكري الذي يتطلب استراتيجيات أمنية جديدة تتجاوز المفهوم التقليدي للحدود لذلك تجلت الأهداف في تحليل تأثير التقدم التقني في تجاوز الحدود السياسية، من خلال معرفة تأثير الحدود السياسية والأمن الفكري في ظل العصر الرقمي.

لذا تكمن الأهمية تسليط الضوء على أحد أبرز تحديات الجغرافيا السياسية الحديثة التي توضح التغير في مفهوم الأمن القومي في ظل التهديدات الفكرية العابرة للحدود معتمدة المنهج التحليلي في تتبع ذلك التحول واشتملت الدراسة على مقدمة وأربعة فقرات تناولت الأولى الامن الفكري فيما بينت الثانية تدني الدور الأمني للحدود وتطرقت الثالثة الى العولمة والثورة الرقمية والرابعة وضحت الفضاء الالكتروني وأثره على ارتكاب جرائم التحريض على التطرف الفكري فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات.

أولا: الامن الفكري:

يقصد بالأمن بمفهومة الحديث قدرة الدولة على حماية وجودها وقيمها من التهديدات الداخلية والخارجية. وهناك اتجاهات أخرى تركز على ابعاد أخرى للأمن، ومفهوم الأمن القومي يركز على القوى الشاملة للدولة التي

تشمل القضايا ذات الطابع العسكري السياسي، والاقتصادي الاجتماعي والتكنولوجي [١] يعد الامن الفكري هو نوع مكمل لمرتكزات الامن القومي مثل الامن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي وغيرهم حيث يتبنى الجهود والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لحماية الافراد والجماعات من الشائب العقدية والفكرية والسلوكية التي تكون سببا بانحراف السلوك والأخلاق عن الطريق الصحيح من خلا تحصين الهوية الثقافية والتأكيد على التعايش والاعتدال السلمي [٢] ويعد الامن الركيزة الاساسية للدول، اذ لا يمكن تصور اي تقدم في اي مجال بعيدا عن تحقيق الامن، سواء اكان ذلك، على المستوى الداخلي، ام على المستوى الخارجي، ومع بروز ثورة المعلومات وأمن المعلومات (الامن السيبراني) كمتغير جديد على الدولة الوطنية وامنها، أصبح الامن السيبراني ركيزة من ركائز التنمية المستدامة، وبذلك شكل قيمة مضافة الى الامن الوطني لكل دولة ، ولا شك ان هناك تفاوت كبير في قدرات الدول في مواكبة هذا المتغير، فمن المؤكد أن الدول المتقدمة قد قطعت اشواطا كبيرة في هذا المجال بحجم التجربة والتراكم وبنائها المؤسسي ، فبالمقابل الدول الاخرى الاقل تقدم لازالت تعاني العديد من الاختراقات في هذا المجال[٣]

حيث لم تعد وظيفتي الدفاع والأمن حكرًا على الدولة القومية فقط بسبب بروز فواعل جديدة غير دولاتية تأثر في السياسة العالمية وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية، كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، إذ تعجز الدولة عن التحكم بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرتها واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجيه إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، من خلال اعتمادها على الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دولبا، الأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها (اختراق تحتي) [٤]

ثانيا: تدني الدور الأمني للحدود :

كانت بداية القرن الحادي والعشرين انتقاله جديدة في الجغرافيا، التي تطورت عبر مراحل زمنية ليست بالقليلة في موجات ثلاث زراعية، وصناعية، وأخيرا تكنولوجية، وفي هذه الموجة الأخيرة تعالى الجدل حول أفول الجغرافيا ونهايتها بعد أن خلق الفضاء الإلكتروني حدودا كونية ألغت حدود الدول الرسمية، وأصبح الانتقال بين الدول في مجال الاتصالات، والتجارة، والتعاملات المصرفية، وحتى النقود أمرا غي ملموس يجري عبر الفضاء الإلكتروني باستخدام تقنية الأنترنت مما قلص الزمن ووسع المكان ، وأن تلك التغييرات التي طرأت على العالم في نهاية القرن العشرين ، والتي مثلت حقبة من الصراع اتخذت أشكالا متعددة انتهت بظهور صراع مفتوح ألغيت فيه حدود الدولة القومية وظهر على أثرها نظام دولي جديد [٥] وأصبحت المعلومات تمثل مجالاً حديثاً

في الجغرافيا السياسية، مما أحدث تحولاً في توازن القوى بين الدول. وقد أتاح الإنترنت خلق فضاء عام جديد كلياً، يتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، ويعيد تشكيل العلاقات المكانية في الجغرافيا السياسية. هذا التغير له تأثير عميق على الفضاء الجغرافي التقليدي، فقد أضفى فضاء المعلومات طابعًا جديدًا للبنية المكانية في الجغرافيا السياسية. بينما كان التحدي يتركز سابقًا على حماية حدود الدولة، فقد ساهمت تقنيات المعلومات والشبكات في تآكل الحدود الجغرافية التقليدية وسهولة اختراقها، مما زاد من صعوبة اكتشاف هذه الاختراقات داخل أراضي الدول [٦] كما تقسم الجغرافيا السياسية "للفضاء الإلكتروني" إلى قسمين هما: " الجغرافيا الكلاسيكية"، و" الجغرافيا التقليدية"، وتنظر الجغرافيا الكلاسيكية سبل صياغة الجغرافيا السياسية، وهذا يوضح أن للفضاء هو الآخر جغرافيا مسؤولة عن تقرير البنية المادية لشبكة الإنترنت، فعلى سبيل المثال نجد أن ٨٠ % من حركة الإنترنت في العالم تمر عبر الولايات المتحدة الأمريكية، وساهم ذلك في إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية ميزة لمراقبة حركة الإنترنت العالمية. ويمكن القول بأن ذلك قد يشكل سلوك حكومات الدول الأخرى؛ حيث ستبدأ في التفكير في كيفية تغيير الوضع لذلك، فعلى سبيل المثال فإن العنصر الرقمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية المقترحة في أوروبا مكنت الأوروبيون من تجنب مثل هذه المراقبة الأمريكية [٧]

من البديهي ان تكون التحديات الأمنية هي محط اهتمام واضعي السياسة العامة والمنظرون، كون ذلك ينبع من الاثار والنتائج والتحديات والتي غالبا ما تكون أكثر تأثيرا بل انها وفي أحيان كثيرة تأثر بشكل مباشر او غير مباشر في تحديد حدة التحديات الأخرى التي تتنوع مسبباتها [٨] كما يعيش العالم العديد من الأزمات والصراعات، منها ما هو تقليدي متعلق بأسباب وعوامل جغرافية وتاريخية دينية أو حضارية تستعمل فيها العديد من الوسائل والأدوات العسكرية، والتي قد تصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة، ومنها ما هو حديث يرتكز على استخدام الفضاء السيبراني من أجل تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بقوة الدولة ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما فرض على الدول إعادة التفكير في مفهوم الأمن، لدرجة تمكن الدول من أن تصبح في مأمن من المخاطر التي تتعرض لها سواء في سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو حماية البنى التحتية لمنشآتها الحيوية، من كافة أوجه الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.[٩] وقد أدى مسعى السيطرة على الأراضي والمناطق التي تزخر بالموارد الطبيعية (كالبترول)، ومسعى التحكم في المناطق الجيواستراتيجية كطرق المواصلات من الممرات البحرية والمضائق المائية والتي تعتبر حيوية لنقل النفط وللتجارة العالمية، والتحول في القوة وتجاوزها للأبعاد المادية (الصلبة) إلى أبعاد غير مادية (القوة اللينة التي تعتمد القيم والأفكار) إلى تغيير جذري في العلاقات الدولية، وبفعل تأثير التكنولوجيات الجديدة كالأسلحة النووية ولاسيما تكنولوجية الصواريخ، أو ظهور بنيات اقتصادية جديدة كالتي تقوم على الخدمات والمعرفة (اقتصاد المعرفة)، تم تجاوز البنيات التي تعتمد فقط على الأرض والمواد الخام، ونتج عنه تراجع أهمية التوزيع الجغرافي للموارد والطرق وبالنتيجة على الدول أن لا تهتم كثيرا بالجيوبولتيكا وبالسياسات ذات الصلة بها لاسيما ما ارتبط بها من منظورات تقليدية. نتيجة لذلك تتجه جيبولتيكا الأرض للتغير نتيجة للشكل الذي اخذته حرب الاستراتيجيات

الإعلامية العالمية التي أصبحت توظف دون الالتفات للجغرافيا المادية بشكل رئيسي [١٠] وترتبط كل من الجغرافيا والعولمة مع الفضاء الإلكتروني في اعتمادها على الوسط الذي تتواجد فيه شبكات الحاسوب والتي يحصل من خلالها التواصل الإلكتروني حسب الغرض الذي عدت من اجله مثل (التقانات الجيوموقعية geo – positional) التي تستخدمها القمار الصناعية وطائرات الاستطلاع لتحديد ورصد المواقع والهداف الثابتة والمتحركة على الارض، اذاً هي تعتمد الموقع الجغرافي في تحديد الهدف مثل [١١]:

1- وسائل الدفاع الارضية ووسائل الدفاع الجوية -والرادارات.
2-يعتمد الفضاء هدف مثل (الطائرات المدنية-والعسكرية– القمار الصناعية-الصواريخ)
3-يعتمد البحار هدف مثل (السفن بأنواعها الحربية والمدنية وسفن الصيد والمختبرات العلمية البحرية – الغواصات)
4-يعتمد المجال الافتراضي (الاجتماعي) شبكات التواصل الاجتماعي العلمي-الطبي ، الاقتصادي، المالي ،الصناعي- ولد الفضاء الإلكتروني من رحم أحد مشروعات

ثالثا: العولمة والثورة الرقمية :

أن التهديد في السابق وقبل نهاية الحرب الباردة ودخول العالم في شبكية ظاهرة العولمة، كان تهديدا مرئيا واضحا، وسهل التحديد، أما اليوم فأضحت التهديدات خاصة عبر الحدود، تهديدات لا تماثلية غير مرئية ويصعب تحديدها واكتشافها، وتستعمل أساليب تخترق سيادة الدول، وهذه التهديدات تتمثل في الأساس الأول في الجريمة المنظمة الدولية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تهريب المواد الطاقوية، المتاجرة بالبشر، تهريب الأسلحة والمخدرات، خاصة في ظل هشاشة الحدود السياسية وعدم مواكبتها للتغيير السريع الذي أصبح يشهده العالم اليوم، وكثرة الفواعل إلى جانب الدولة، والتي كانت الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية في وقت مضى[١٢]

مع تطور مجال التقنيات وتزايد اعتماد الدول على الاتصالات والشبكات الإلكترونية في إدارة وتوجيه مختلف البنى والمفاصل الحيوية لمؤسسات الدولة، المدنية منها والعسكرية، بدأ في الظهور بشكل متزايد خطر جديد، تمثل في إمكانية لجوء بعض الفواعل إلى إلحاق الضرر الأذى بل وحتى تخريب الدول عن طريق الفضاء السيبراني، الذي أصبح يمثل مصدرا رئيسيا للمخاطر التي تهدد الدول، بعد أن تطورت استخداماته لتشمل المجال العسكري، ما جعله أكبر تأثيرًا على أمنها وسلامة أراضيها، في ظل عدم وجود اتفاق واضح بين الفضاء السيبراني واستخداماته المشروعة، أضف إلى ذلك إلى أن تزايد حدة الصراعات الجيوسياسية، بسبب انتشار التجسس الإلكتروني والجريمة السيبرانية، ساعد على خلق بيئة دولية مضطربة وغير مستقرة، تطلبت تغييرا في تحديد أدوات قوة الدولة، لتصبح أكثر فعالية في مواجهة التهديدات الجديدة من حروب الجيلين الرابع والخامس، والتي أصبحت تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، بتحديد عوامل قوتها وسلوكها السياسي ضمن بيئة تفاعلية، تنعكس على مقوماتها وأوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية[١٣]

والعولمة اليوم أصبحت تدل على أنماط فكرية سياسية أو اقتصادية أو ثقافية تمس جماعات معينة أو نطاق محدد أو دولة ما على العالم في هذا العالم دون الاكتراث والمبالاة بالحدود السياسة للدول ذات السيادة ، فالعولمة سياسيا ترتكز على فكرة نهاية لجغرافيا أو "ارض بلا حدود" وثقافيا تقوم على فكرة "ثقافة بلا حدود" وما هي علميا إلا نتاج التقدم العلمي ، وعلى الجميع حتمية الانخراط فيها، ولا تملك أية دولة بمفردها القدرة على التنكر لها أو تجنبها تحت طائلة التهميش او الزوال وإذا كانت العلاقة بين العولمة والمعلوماتية واضحة فان لهذه الاخيرة دورا رئيسا في تقليص سلطة وسيادة الدول، هنا يرى كثيرين في عالم التكنولوجيا المتقدمة، يجدون عناء في فهم دواعي المبالغة في الشعور الوطني رغم إقرار هؤلاء أن "العولمة" –عولمة الأعمال والقضايا المالية التي يقتضيها انطلاق اقتصاديات الموجة الثالثة– قليلة المبالاة بالسيادة الوطنية فهو يخلق تفاوتا خارجيا بين الدول والأمم مرده صناعة التقنية والتحكم فيها [١٤]

بفعل التطور السريع الذي وصل إليه العالم اليوم، أصبح هذا الأخير عبارة عن شبكة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، والتي أضحت أمامها الدولة وكأنها بدون حدود، الأمر الذي فرض على هذه الدول انتهاج نمطا معينا في سياساتها الدفاعية ومراقبتها لحدودها، إلا أن البعض منها لا تزال تدير هذه الحدود بالطرق التقليدية المعروفة، في حين أن هناك دولا أخرى تستخدم التقنية العلمية والتكنولوجية لمواكبة ومسايرة التحديث الذي مس العالم في جميع جوانبه، فهذه الحركات التي أفرزتها العولمة على كل المستويات أنتجت معها علاقات غير رسمية وغير قانونية أضحت بمثابة تهديدات جديدة تؤرق الدول، والتي تشتغل غالبا عبر الحدود ، وأكثر من ذلك فقد أصبحت تستخدم التكنولوجيا في تحقيقها لأهدافها، ولهذا أصبح من واجب الدول الاعتماد على التقنية الحديثة في مواجهة تلك التهديدات عبر الحدود[١٥] وكسر الفضاء الالكتروني حدود الفضاء الجغرافي الكلاسيكي ارضا وبحرا وجوا ، متعديا النتاج الطبيعي للحدود التقليدية معتمدا على مساحة مبنية بشكل مصطنع مما دعا الى تحديث الافكار الجيوسياسية المبنية على الفضاء الجغرافي الطبيعي لإنتاج نوع اخر من الحدود لأمن الدول [١٦].

ومن الجلي الغني عن البيان ان مصادر القوة في العلاقات الدولية تتغير، فبالإضافة الى القوة الصلبة التي تتمثل ب(القوة العسكرية) اخذت مصادر القوة الاخرى تأخذ دور واضح في مقومات القوة للدول مثل (القوة الاقتصادية)، ومن ثم ظهرت القوة الناعمة كأحد اهم مصادر القوة للدول، ومع ثورة المعلومات ظهر مصدر اخر من مصادر القوة وهو ما يعرف ب(قوة السايبر) ويعرف (Power Cyber) ويعرف جوزيف ناي القوة السيبرانية بأنها(القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبراني، اي انها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني لإيجاد مزايا للدولة)، والتأثير على الاحداث المتعلقة بالبيئات التشغيلية الاخرى، وذلك من خلال ادوات سيبرانية [١٧].

إذ أثرت شبكات تكنولوجيا الاتصال بشكل كبير في عملية تحول الإرهاب إلى تهديد عالمي، حيث مثل الإرهاب الجديد تطور الظاهرة الإرهابية في العصر الحديث، فبعد أن كانت عبارة عن موجات ذات طابِع قومي متطرف اجتاحت أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وكذلك ذات طابع أيديولوجي أثناء الحَرب الباردة وإحدى أدوات الصراع بين الشرق والغرب، اتسمت الجماعات الإرهابية الجديدة بالنمط العابر للجنسيات تجمعهم قضية دينية، أو قومية مبنية على أسباب ودوافع محددة هدفهم إيقاع أكبر أثر ممكن على الآخرين [١٨].

رابعا: الفضاء الالكتروني وأثره على ارتكاب جرائم التحريض على التطرف الفكري

أن الفضاء الإلكتروني يشكل نطاقًا لا يخضع للحدود الجغرافية بالمفهوم السابق ، إذ إن الموقع الجغرافي لم يعد له تأثير استراتيجي في حروب الفضاء الإلكتروني أو الهجمات السيبرانية، ففي هذا الفضاء، تتم عمليات التبادل بين الأفراد من مختلف الدول بشكل فوري، مما يلغي مفهوم البعد والمسافة، ويجعل هذا الفضاء بعيدا تماما عن النظريات الكلاسيكية مثل نظرية ماكندر وماهان وسبايكمان، ومع تطور التكنولوجيا، أصبح الفضاء الإلكتروني يعتبر نوعا جديدا من الفضاءات السياسية "الافتراضية"، حيث تتضارب فيه مصالح الدول والفاعلين السياسيين، كما بات يشكل ساحة جديدة للصراعات ونقطة ارتكاز للقوى السياسية والعسكرية، ولا يزال يستمر في هذا الاتجاه حتى اليوم[١٩]،

يرافق التقدم في مجال التكنولوجيا تحديات متعددة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ولعل من أبرز هذه التحديات جريمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة منها جرائم الاختراق، فهي تعد جريمة عابرة للحدود، لا تلتزم بالحدود السياسية أو الجغرافية، ولا تعير اهتماما لحراس الحدود، هذا الطابع غير التقليدي يجعل من الصعب اكتشافها مقارنة بالجرائم الكلاسيكية، إذ لا تتسم بأعمال عنف واضحة، ولا تخلف اثارا مادية ملموسة يمكن رؤيتها [٢٠].

فمفهوم الأمن القومي في تطور ملحوظ فهو يتعرض لتهديدات جديدة وغير تقليدية، متجاوزا الإطار العسكري ليغطي مجالات متعددة، وفي ظل انفتاح الفضاء الرقمي واعتماد الحكومات على الأنظمة الإلكترونية، أصبحت هذه الأنظمة عرضة لمخاطر متعددة بسبب عدم قدرة الحدود الجغرافية على مجاراة العالم الرقمي، ويمكن أن تتعرض أنظمة الحكومة الإلكترونية لهجمات من الداخل أو من الخارج، سواء من قبل قراصنة الإنترنت أو أجهزة استخبارات تابعة لدول معادية، وذلك من خلال تنفيذ هجمات إلكترونية تستهدف اختراق منظومة الأمن المعلوماتي. نتيجة لذلك، تطور مفهوم الأمن القومي ليأخذ شكل الأمن السيبراني، الذي تسعى الدول جاهدة إلى ترسيخه وحمايته [٢١].

في عصر المعلوماتية، الذي نتج عنه تطور كبير في مجالات الإعلام، والتواصل الاجتماعي، والتكنولوجيا الرقمية، وشبكات الإنترنت، أصبحت هذه العناصر تهيمن على الساحتين الثقافية والسياسية، إذ يسعى صناع العولمة إلى توجيه النشاط الإنساني نحو ثقافة كونية موحدة، تستهدف إيمان الأفراد بأيديولوجية

السوق العالمية ومصالحها ورموزها وشعاراتها. ولم يكن هذا التوجه ليحقق نتائجه لولا الدور المحوري للمعلوماتية، التي أوجدت تناغمًا وتكاملاً غير مسبوق بين مختلف القطاعات، وقد أدى التوسع الهائل في البنية التحتية المعلوماتية إلى تعزيز التواصل بين الأفراد على المستويات الاجتماعية والفكرية والحضارية من خلال لتكنولوجيا، لكنه في الوقت ذاته تسبب في انتهاك الخصوصية سواء كانت اجتماعية او دينية او ثقافية كما أسفر الترابط الوثيق بين الحدود السياسية وبين حركة الأموال والتجارة والاستثمار والمعلومات والتقنيات والثقافة والقيم والأفكار والأشخاص، إضافة إلى قضايا الأمن والجريمة، عن ظهور تحديات وإشكاليات تمس الأمن القومي[٢٢]، لذلك العديد من التنظيمات الإرهابية اعتمدت شبكة الإنترنت كأداة رئيسية لتنفيذ أهدافها، سواء في المجال الدعائي أو العسكري، إضافة إلى استخدامها كمنصة إعلامية لنشر رسائلها والتأثير في المتلقين وتمثلت أبرز مخاطرها فيما يلي: [٢٣]

١. نشر الفكر المتطرف وتعزيز ثقافة العنف.

٢. إثارة الفوضى وزعزعة الاستقرار السياسي.

٣. تأجيج النعرات الطائفية والعنصرية.

٤. ارتكاب الجرائم الرقمية ذات الطابع الجنائي.

ومن الأمثلة على ذلك ان لتنظيم "داعش" الإرهابي أكثر من ٥٠ ألف موقع إلكتروني، ونحو ٩٠ ألف صفحة باللغة العربية على موقع "فيسبوك"، بالإضافة إلى ٤٠ ألف صفحة بلغات أخرى، ما ساعده في تجنيد ما يقارب ٣٤٠٠ شاب شهرياً من خلال حملاته الإلكترونية، وقد استغل التنظيم شبكة الإنترنت في بث مشاهد الإعدامات التي كان ينفذها بحق الأسرى، بهدف نشر الخوف والرعب في نفوس سكان المدن التي يسعى للسيطرة عليها، وهو ما أدى جزئيا إلى هروب بعض السكان أو استسلامهم خشية مواجهة المصير ذاته، كما استخدم هذه الوسائل في استقطاب الشباب من مختلف أنحاء العالم، حيث بلغ عدد الدول التي انضم منها أفراد إلى التنظيم نحو ٧٠ دولة [٢٤] ، وتشير البيانات إلى أن عدد جرائم التحريض والتطرف الديني الإلكتروني المسجلة في العراق خلال عام ٢٠٢٠ بلغ ٨٨ جريمة، وقد أظهرت الإحصائيات وجود تفاوت ملحوظ في توزيع هذه الجرائم بين المحافظات، كما يتضح في الخريطة (٨)، سجلت محافظة بغداد أعلى عدد من هذه الجرائم بواقع ١٥ حالة، تلتها الأنبار بـ ١١ حالة، ثم نينوى في المرتبة الثالثة

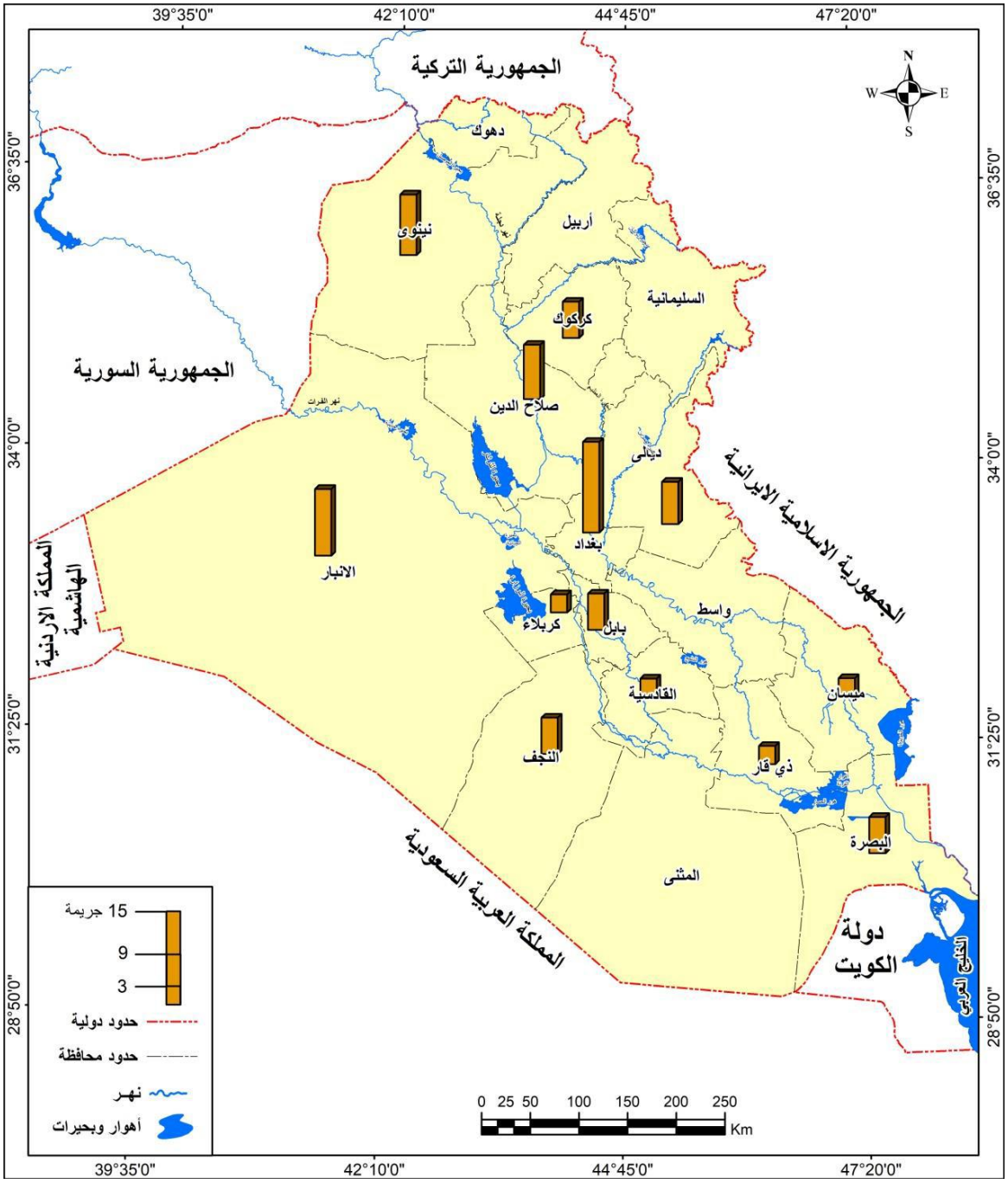

خريطة (١) جرائم التحريض والتطرف الديني الالكتروني في العراق عام ٢٠٢٠

المصدر: علاء نور حميد الياسري، تحليل جغرافي لواقع الجريمة الالكترونية في العراق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، جامعة ذي قار -كلية الآداب، أطروحة دكتوراه ،٢٠٢٢، ص ١١٨.

بـ ١٠ حالات، أما المرتبة الرابعة فقد كانت من نصيب تكريت التي سجلت ٩ حالات، بينما جاءت ديالى في المرتبة الخامسة بـ ٧ حالات، كما سجلت كل من بابل، ديالى، النجف، كركوك، والبصرة عددًا متساويًا من الجرائم، بلغ ٦ حالات في كل محافظة. في المقابل، سجلت كربلاء، ميسان، ذي قار، والقادسية أقل عدد من

الجرائم، بواقع ٣ حالات لكل منها فيما تظهر هذه الجرائم ارتباطًا وثيقًا بمعتقدات متطرفة وأيدولوجيات دينية معقدة، وغالبًا ما تتميز بالتنظيم والتخطيط المسبق، مما يعكس خطورتها وتأثيرها السلبي على الأمن المجتمعي، ومن حيث مسرح ارتكاب هذه الجرائم، فهو يتمثل في الفضاء الإلكتروني، حيث يُعد التحريض والتطرف الديني من أخطر أشكال التطرف في العصر الحديث، لما له من قدرة على دفع الأفراد نحو الانجرار خلف أيدولوجيات هدامة[٢٥]

الاستنتاجات:

١. تآكل مفهوم السيادة التقليدية فقد أدى التطور التقني والعولمة إلى تراجع فاعلية الحدود السياسية كخط دفاع أول، مما جعل الأمن القومي عرضة لاختراقات غير تقليدية، وعلى رأسها التهديدات الفكرية العابرة للحدود.

٢. الفضاء السيبراني كجبهة جديدة للتهديدات: لم يعد الأمن مقتصراً على المجال الجغرافي المادي، بل أصبح الفضاء الإلكتروني بيئة خصبة للجريمة المنظمة، الإرهاب، والتحريض الفكري، بعيداً عن الرقابة التقليدية.

٣. العولمة والتقنيات الرقمية كأدوات اختراق ثقافي وفكري: شكلت العولمة، بدفع من التقدم التقني، قناة لتمرير الأفكار المتطرفة والثقافات المعولمة التي قد تتصادم مع القيم والمعتقدات الوطنية والمحلية.

٤. ضعف البنية التحتية للأمن السيبراني في الدول النامية: يعاني العديد من البلدان، ومن بينها العراق، من هشاشة نظم الحماية المعلوماتية، ما يزيد من احتمالية الاختراقات الفكرية والرقمية على حد سواء.

٥. تحول مفهوم الأمن القومي: لم يعد الأمن القومي مقتصراً على الجانب العسكري، بل أصبح يشمل الجوانب الفكرية والثقافية، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات أكثر شمولية وتكاملاً.

التوصيات:

١. تعزيز الأمن السيبراني: ضرورة بناء قدرات تقنية متقدمة في مجال حماية الفضاء الإلكتروني من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر المختصة في الأمن المعلوماتي.

٢. صياغة استراتيجيات فكرية وقائية: إنشاء برامج وطنية للأمن الفكري ترتكز على تعزيز الهوية الثقافية، التعايش السلمي، والوعي الديني المعتدل، لمواجهة الفكر المتطرف.

٣. تفعيل التعاون الدولي والإقليمي: دعم الجهود التشاركية بين الدول لمكافحة التهديدات الرقمية والفكرية من خلال تبادل المعلومات، والتنسيق الاستخباراتي، وتوحيد التشريعات الخاصة بالجريمة السيبرانية.

٤. تحديث المفاهيم الجيوسياسية: اعتماد مفاهيم جديدة في التخطيط الأمني تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التهديدات غير التقليدية، وخاصة تلك التي تتخذ من الفضاء الإلكتروني ساحة لها.

٥. التربية الرقمية والتثقيف الإعلامي: إدخال برامج توعوية في المناهج الدراسية والمؤسسات الإعلامية لتعريف الأفراد بمخاطر الفضاء الرقمي وأساليب الوقاية من التطرف الإلكتروني.

٦. رصد وتحليل الخطاب المتطرف إلكترونيًا: إنشاء مراكز رصد متخصصة لتحليل محتوى وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، ورصد النشاطات التي تحرض على العنف والكراهية.

هوامش البحث

١- صلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كلية الحقوق – جامعة طنطا، المؤتمر العلمي دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع ،٢٠١٤، ص ٦.

٢- بوداود محمد، بلعباس فاروق، الأمن الفكري العربي: مقوماته، أبعاده، ومهدداته، مجلة السياسة العالمية، المجلد٧، العدد٢، السنة٢٠٢٣، ص ٦٨.

٣ - نور علي صكب، الامن الوطني في العراق في ظل الاختراق السيبراني، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢١، المجلد ٢٠-٨، العدد ١١، ص ١٦.

٤- نوال بلحربي، التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد ٧، العدد ١ ،٢٠٢٢، ص ٥٦٤.

٥ -جمال سالم النعاس، الفضاء الجيوسبراني وتأثيره في الجغرافيا السياسية للدول" دراسة تطبيقية على ليبيا"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٤٢، العدد ٢٤ ،٢٠٢٤، ص ٢٨٩٩.

٦- تغريد معين حسن المشهدي، الأثر العسكري للأمن السيبراني في الجغرافيا السياسية للدولة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٣٠ ، ٢٠٢٢، ص ٢٤٢.

٧- ايهاب محمد أبو المجد محمود عياد، "الجيوسبرانية العالمية والتحولات في أبعاد وخصائص القوة"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٤، العدد ١ ،٢٠٢٣، ص ١٢١.

٨- آيات فاخر محمد العلوي، الامن السيبراني العراقي: الواقع وآفاق المستقبل، المجلة السياسية الدولية ملحق العدد ٨، السنة ، ص ٢٩٥.

٩ -سالم صابر، انعكاسات البعد العسكري للفضاء السيبراني على الجغرافيا السياسية للدولة، ستراتيجا (مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد ١٧ ، ٢٠٢٢، ص ٣٨.

١٠- راقدي عبد الله، الجيوبولتيكا والعولمة (في الحديث عن نهاية الجغرافيا)، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٧ ، ٢٠١٧، ص ٢١٠.

١١ -مثنى مشعان المزروعي، جدلية العلاقة بين الجغرافية السياسية والفضاء الإلكتروني، المجلة الدولية للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١٣، العدد ٢ ،٢٠٢٣، ص ١٤.

١٢- أحمد إيدابير، استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الحدود الذكية نموذجا)، مجلة آفاق علمية، المجلد ١٢، العدد ٠٤، ص ٥٦٤.

١٣- سالم صابر، مصدر سابق، ص ٣٢.

١٤ - سفيان فوكة، سطوة العولمة من نهاية التاريخ الى نهاية الجغرافية: حدود السلطة وأزمة السيادة، دفاتر البحوث العلمية، المجلد ٨، العدد٢، ص ص 98- ٩٩.

١٥- أحمد إيدابير، استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الحدود الذكية نموذجا)، مجلة آفاق علمية، المجلد ١٢، العدد ٠٤ ،٢٠٢٤، ص ٥٥٨.

١٦- نبيان زمبور السعدي، جيوبولتيك المخاطر السيبرانية للفضاء الالكتروني على الامن القومي لدول المشرق العربي، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٤٢، العدد ٢٤ ،٢٠٢٤، ص ٢٨٩٩.

١٧- سرى موفق مقصود، دور الامن السيبراني في الامن العالمي في القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١٣، العدد ٢ ،٢٠٢٣، ص ٨٤٥.

١٨- حسام الفايز، الإرهاب الإلكتروني والثورة الرقمية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٩، ص٧٠.

١٩- ايهاب محمد أبو المجد عياد، "الجيوسبرانية العالمية والتحولات في أبعاد وخصائص القوة" -آليات التوظيف في الاستراتيجية الروسية والصينية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، المجلد ٢٤، العدد١، ٢٠٢٣، ص١٢١.

٢٠- حيدر خيون محسن الجنابي، وظائف الحدود العراقية وإشكالياتها الأمنية في ظل التطورات المعاصرة دراسة في الجغرافيا السياسية، وزارة الداخلية العراقية، المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري قسم الدراسات العليا،٢٠٢٤، ص ٥٠.

٢١- تغريد معين حسن المشهدي، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

٢٢- مقصدي يوسف كافي، جرائم (الفساد قبل الأموال-السياحة -الارهاب الالكتروني المعلوماتية)، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ماء ٢٠١٤، ص ١٦١.

٢٣- محمد حسين علي الراوي، أثر العامل التكنولوجي في تعزيز الأَمن - دولة الإمارات إنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٧ ،٢٠٢٤، ص ٥٦٢.

٢٤- صلاح مهدي هادي الشمري، زيد محمد علي اسماعيل، الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، العدد ٦٢ ،٢٠٢٠، ص ٢٨٢.

٢٥- علاء نور حميد الياسري، تحليل جغرافي لواقع الجريمة الالكترونية في العراق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، جامعة ذي قار -كلية الآداب، أطروحة دكتوراه ،٢٠٢٢، ص ١١٨.